

تقرير بأهم التحديات المرحلية التي يعاني منها القطاع الخاص

مارس ٢٠١٨

المحتويات

الحلول المقترحة

الأثار المترتبة

إمكانية التطبيق

اهم التحديات الآتية

عن القطاع الخاص

نبذة عن أهمية القطاع الخاص ودوره

مشاركة القطاع الخاص في الرؤية

نسبة مشاركة القطاع الخاص بالنتائج المحلي

نسبة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص

مركز البحوث والدراسات

عن القطاع الخاص:

• مشاركة القطاع الخاص في الرؤية

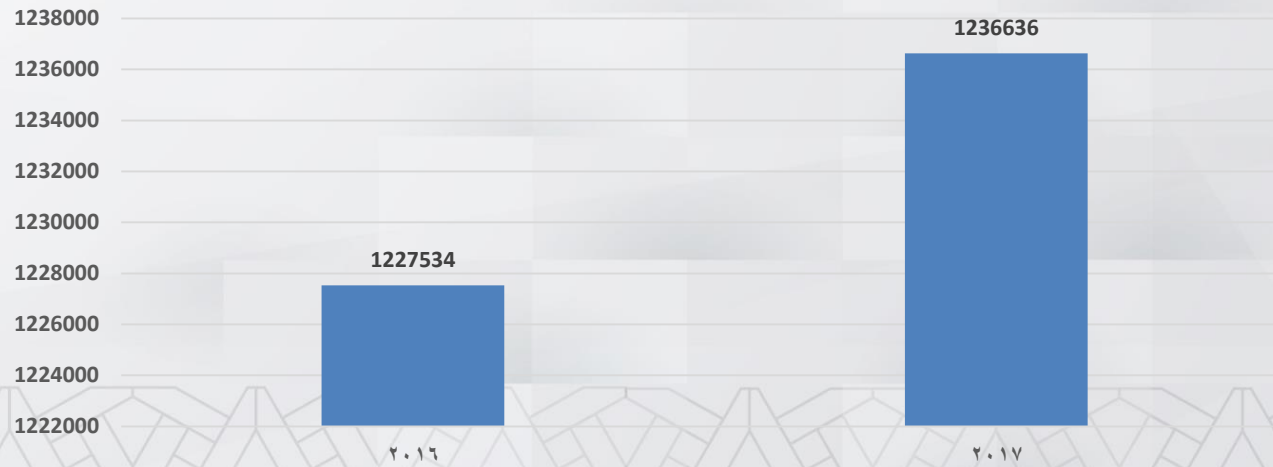
تؤكد رؤية المملكة ٢٠٣٠ على أن القطاع الخاص شريك أساسي وداعم لنمو الاقتصاد الوطني حيث سيتم تسهيل أعماله وتشجيعه للنمو ، ومن أهم أهداف الرؤية الوصول بمساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي من ٤٠% إلى ٦٥% بحلول عام ٢٠٣٠م.

• الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص

حقق الناتج المحلي للقطاع الخاص ارتفاعاً في قيمته بالأسعار الجارية خلال عام ٢٠١٧م بلغت نسبته ٠.٧٤% مقارنة مع قيمته في عام ٢٠١٦م حيث ارتفعت من ١٢٢٧٥٣٤ مليون ريال عام ٢٠١٦م إلى ١٢٣٦٦٣٦ مليون ريال في عام ٢٠١٧م، ويعكس ذلك نمواً إيجابياً في أنشطة القطاع الخاص خلال العام ٢٠١٧م، كما أن قيمته بالأسعار الثابتة ارتفعت بنسبة ٠.٧١% عما كانت عليه في ٢٠١٦م.

عن القطاع الخاص:

الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص



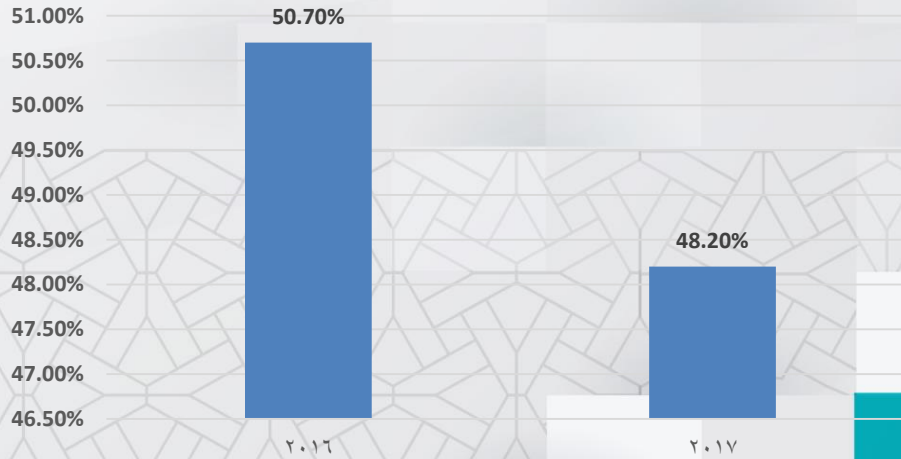
عن القطاع الخاص:

نسبة مشاركة القطاع الخاص بالنتائج المحلي:

نلاحظ انخفاض في نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي للعام ٢٠١٧ م حيث بلغت نسبته للعام الحالي ٤٨,٢% مقارنة بنسبة ٥٠,٧% عن العام الماضي إي انخفاض بحوالي ٢,٥%

السنة	٢٠١٦	٢٠١٧
نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي	٥٠.٧%	٤٨.٢%

نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي



مركز البحوث والدراسات

عن القطاع الخاص:

نسبة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص:

ونجد أن نسبة المنشآت الصغيرة والمتوسطة يشكل ٩٩,٢% من منشآت القطاع الخاص في المملكة كما تبلغ مساهمتها في الناتج المحلي حوالي ٢١% مقارنة بالنسبة التي حققتها الاقتصادات المتقدمة التي تصل إلى ٧٠%.

وتماشيا مع رؤية السعودية ٢٠٣٠، تستهدف هيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة رفع مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي إلى ٣٥%.

مركز البحوث والدراسات

اهم التحديات الآنية

اهم التحديات الأنية لعام ٢٠١٨ م للقطاع الخاص:

• تحديات متعلقة بكثرة الرسوم والالتزامات المالية ك:

١. رسوم العمالة الوافدة ومرافقيهم
 ٢. فرض قيمة الضريبة المضافة (Vat)
 ٣. ارتفاع رسوم الوقود – الكهرباء
 ٤. تقليص مدة الارضيات للبضائع بالجمرك من ١٠ أيام الى ٥ أيام
 ٥. الفاتورة المجمعة للرسوم على العمالة
 ٦. الرسوم البلدية لإشغال مرافق الايواء السياحي
- ### • تحديات متعلقة بصعوبة تطبيق نسب التوطين خاصتا على الوظائف بالمستويات الدنيا
- ك توطين ١٢ نشاط بتجارة التجزئة

مركز البحوث والدراسات

إمكانية التطبيق

إمكانية التطبيق

١- يمثل غالب القطاع الخاص منشآت متوسطة وصغيرة بنسبة ٩٩,٢% حيث يصعب عليها تطبيق القرارات والرسوم المالية والتي تزامن ظهورها في نفس السنة المالية.

٢- عدم جاهزية وتهيئة القطاع الخاص لتطبيق تلك القرارات التي تحتاج لإعادة جدولة في خططها المالية والتنفيذية قصيرة المدى ومتوسطة المدى واعادة حساباتها.

٣- الصدور المفاجئ لتلك القرارات المرتبطة بتكاليف مالية دون الإفادة بوقت كافي او المشاركة في اتخاذ القرار لتفهمم حيث يصعب عملية التطبيق من منظور واقع القطاع الخاص الان.

الأثار المترتبة

مركز البحوث والدراسات

الأثار المترتبة

- الإرهاق المالي للقطاع الخاص والذي يتمثل في المنشآت الصغيرة والمتوسطة وما يترتب عليه من الخسائر وصعوبة الاستمرار والافلاس في غالب الحالات.
- التقليل والخروج من السوق مما يؤثر على نسبة المشاركة في الناتج المحلي التي انخفضت في عام ٢٠١٧م الي ٢,٥% مقارنة بالعام الماضي.
- الوقوع في الديون والمسألة امام الجهات المختصة، ايضا زيادة العبء على القطاع الخاص في الوقت الذي يعم به الركود.
- عدم القدرة على التوظيف بنسب التوطين المفروضة بكامل الحوافز والرواتب التي تتناسب مع احتياجات والتزامات الكوادر الوطنية.

الأثار المترتبة

- كثرة القرارات الفجائية والالتزامات المالية تؤثر على سمعة القطاع الخاص والثقة امام المستثمرين الأجانب من مختلف الدول الأخرى.
- ركود الحركة الاقتصادية (البيع والشراء والاستهلاك والعقار...) وذلك نتيجة خروج كثير من الأجانب إلى بلدانهم وانخفاض طلب المستهلكين لتلك الخدمات من جانب ومن جانب اخر نتيجة ارتفاع الأسعار والغلاء المعيشي الذي ادى إلى الترشيد في الاستهلاك.
- لجوء كثير من التجار الى رفع أسعار الخدمات والسلع المقدمة وذلك للإيفاء بالرسوم والالتزامات المالية المختلفة من جانب وتوطين الوظائف برواتب مجزية من جانب اخر.

الحلول المقترحة (التوصيات)

يرحب القطاع الخاص بكل تنظيم وقرار تفرضه الدولة ويصب في مصلحة الاقتصاد دون ان يؤثر سلباً على بقاءها و استمرار نموها تماشياً مع رؤية ٢٠٣٠ التي تهدف الي ضرورة رفع مشاركة القطاع الخاص من ٤٠% الي ٦٥% ، وبعد الرجوع الي الإحصاءات تم ملاحظة انه خلال هذا العام انخفضت مشاركته بنسبة ٢,٥% عن العام الماضي وذلك مؤشر يتطلب النظر بعين الاعتبار لأسباب الانخفاض، والتدخل بالمعالجة المناسبة لتمكين القطاع الخاص من تطبيق القرارات دون ان تؤثر على نموه الذي يعد شريكاً فعالاً في الخطط التنموية، لذلك تم الخروج بمقترحات الحلول التالية المتعلقة بحل مشكلة البطالة ورفع نسب التوظيف و الحلول المتعلقة بقرارات الرسوم والالتزامات المالية :

(١) التوصيات والحلول المتعلقة بضرورة التوظيف وخفض نسب البطالة

أ - (عند مرحلة التخطيط من قبل الجهات التشريعية لابد من مراعاة):

- أ - أهمية البحث العلمي المستمر لمعالجة الواقع والتخطيط الجيد والفاعل لتطوير القطاع الخاص ونقله من قطاع خدمي ولوجستي الي منتج وقادر على المشاركة في التنمية الاقتصادية للوطن
- ب-مراعاة التدرج عند رفع نسب التوظيف على مراحل زمنية يتدرج بها حتى يتمكن القطاع الخاص من مواصلة دوره بما يخدم الصالح العام والنهوض بالاقتصاد الوطني والقيام بمهامه كقطب من أقطاب التنمية في المملكة.
- ج-وضع أولويات محددة لتوظيف بعض القطاعات والوظائف حسب الأهمية وإمكانية توفير العمالة الوطنية المؤهلة لها وفق خطط وآليات تنفيذية مناسبة وفعالة بمشاركة القطاع الخاص وايضا مشاركة الغرف التجارية.
- د-التركيز في الاحلال على الوظائف ذات المستويات الإدارية المتوسطة والعليا والتي رواتبها فوق ٥٠٠٠ ريال لتحقيق رضى واستمرار الكادر للسعودي



ه-مراعاة الفارق الكبير بالواقع الحالي لعدد العاملين الغير سعوديين والذي يبلغ تقريبا ١٠ مليون مقارنة بعدد البطالة للكوادر الوطنية والتي تبلغ مليون تقريبا، فمن غير المنطقي ان يتم التوطين بجميع المهن لمختلف الأنشطة الاقتصادية، وخاصتنا ان غالبيتها مهن تشغيليه دنيا يعد مردودها الاقتصادي اعلى من تكلفتها.

و-وضع خطط لتأهيل وتدريب الشباب السعودي للعمل في الوظائف المهنية والفنية التي ستشغل برحيل العمالة الوافدة وان تتزامن في طرحها مع قرارات التوطين، بمشاركة القطاع الخاص بها.

ي-ضرورة تعاون وزارة العمل والتأمينات الاجتماعية مع الغرف التجارية لإقامة مسارات وظيفية بالأنشطة التي تم توطينها بلقاءات مباشرة تجمع الباحثين عن العمل من الكوادر الوطنية مع أصحاب المنشآت بهدف تسريع تنفيذ القرارات بجودة وفعالية عالية.

ب) تقديم الدعم من القطاع الحكومي:

قد يواجه تطبيق قرارات التوطين لبعض المهن الدنيا عدة صعوبات احدها يتمثل بمدى قبول الكوادر الوطنية الطموحة التي تتطلع للعمل بوظائف ذات قيمة وفائدة و مردود مالي عالي في ظل ضعف قدرة القطاع الخاص الذي يمثل غالبية منشآت صغرى ، مما سيؤدي الى الدوران الوظيفي الغير صحي، ومن جانب اخر ومقارنة الشباب السعودي بمزايا العمل بالقطاع الحكومي الذي يقدم مزايا لا يمكن للقطاع الخاص توفيرها كالتالي :

- الامن الوظيفي
- ارتفاع الرواتب والخوافز والعلاوات
- عدد ساعات العمل

أ- لذلك لابد من دعم القطاع الحكومي لرواتب العاملين بالقطاع الخاص بالأنشطة التي يتم توطينها

ب- وتقديم التدريب المتخصص اللازم لضمان تحقيق الهدف للحد من البطالة والاستقرار الوظيفي.

ت- ان يكون هناك ملف الكتروني مرتبط بوزارة العمل بكل موظف سعودي يعمل بالقطاع الخاص وذلك لضمان استمرار حرصه على الأداء الجيد وان تكون تنقلاته بين الوظائف المختلفة ايجابيه.

ث- دعم وتشجيع الكوادر الوطنية من خريجي الجامعات والكليات على ممارسة العمل الحر من خلال تقديم الدعم المالي والتسهيلات اللازمة

ج) تطوير وتمكين الكوادر السعودية لتصبح صاحبة مسؤولية عالية و مهنية بمجال عمله من خلال التالي:

أ- تبني وزارة التعليم سياسة بناء شخصية ذات مسؤولية اجتماعية لجميع المراحل التعليمية منذ الصفوف الاولى

ب- التنسيق بين وزارة التعليم و وزارة العمل و التنمية الاجتماعية في تأهيل الشباب السعودي لسوق العمل من خلال برامج تدريب و تأهيل عملي إلزامي كمتطلب دراسي اثناء مرحلة البكالوريوس تؤهلهم للعمل بمهنية عالية.

ج- قيام وزارة العمل بإلزام منشآت القطاع الخاص بتبني برامج التوظيف الجزئي للشباب والشابات السعوديين في بعض الوظائف الادارية والفنية والتقنية.

د- توجيه الشركات الكبرى في القطاع الخاص اعتماد برامج التدريب على رأس العمل للشباب السعودي المقبلين على العمل (حديثي التخرج) وأن تتم عملية إحلال الأجنبي بالسعودي من خلال التدريب على رأس العمل في نفس مجال التخصص والمهام الوظيفية أثناء التدريب.

هـ- تطبيق مبدأ التشاركية (ان يكونوا شركاء في الجهات التي يعملوا بها بنسب وحصص معينة) او من خلال طرح الفرص الاستثمارية

وزارة العمل والتنمية الاجتماعية	وزارة التجارة والاستثمار	وزارة التعليم
أ- رفع اهم المهن التي يحتاجها سوق العمل لوزارة التعليم .	أ- هي المظلة التي تمثل القطاع الخاص وتعنى بتحدياته	أ- التأهيل والتدريب من مرحلة متقدمة لبناء المسؤولية والشخصية المهنية والعلمية
ب- تقديم الدعم اللازم من (تدريب وتأهيل الكوادر على المهن المتخصصة - دعم الرواتب)	ب- احتياجاته والمنسق بين وزارتي العمل والتعليم	ب- توجيه الطلبة على دراسة التخصصات التي يحتاجها سوق العمل
	ب- تقديم الدعم المتعلق بالاقتراض والأراضي والمواقع	ج- خلق التخصصات التي يحتاجها سوق العمل

(٢) التوصيات والحلول المتعلقة بقرارات الرسوم والالتزامات المالية:

١. مشاركة القطاع الخاص في دراسة القرارات المتعلقة بالأنظمة والاشتراطات والالتزامات المالية قبل صدورها، نظرا لمحاكاتهم بارض الواقع.
٢. تقديم خطة تساعد القطاع الخاص على كيفية تطبيق القرارات مع مراعاة المنشآت المتوسطة والصغيرة بها لتمكينها من تطبيق القرارات والالتزامات المالية دون تأثر.
٣. ان يتم تأجيل بعض القرارات المتعلقة بالرسوم المالية لحين تحسن الأوضاع والركود الاقتصادي للسوق.
٤. مراعاة التدرج في تطبيق بعض القرارات المتعلقة بالرسوم المالية للمنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر وإعطاء مهلة للتطبيق او الإعفاء ان لزم الامر ذلك لحين تمكن تلك الفئة من تخطي المرحلة.
٥. تطبيق الرسوم يفترض ان يكون نسبي حسب حجم المنشأة، المنشآت الصغيرة تختلف عن المتوسطة والعملاقة.

٨. سداد الرسوم وقت استحقاقها بشكل شهري دون ان يتم الالزام بدفعها مقدما، ذلك فيما يتعلق ببعض الرسوم التي يفرض سدادها مقدما عن كل سنة ماليه.
٩. تقديم الدعم اللازم للقطاع الخاص من خلال توفير بيئة عمل صحية للعاملين وتوعيته وتمكينه في ايجاد خطط تتعلق بـ (المسارات الوظيفية والهياكل الإدارية وسلم الرواتب)
١٠. ان يكون فرض الاشتراطات والأنظمة الجديدة المتعلقة بالمباني التجارية والاستثمارية على الأنشطة التي تبدأ حديثاً، مع مراعاة الأنشطة القائمة وفق اشتراطات سابقة بإعطاء المهلة المنطقية والكافية للإحلال.
١١. الدعم المالي للمنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر التي تقع في ديون وومعرضه للإفلاس والخروج من السوق، من خلال قروض تسدد على مراحل لتمكينهم من الاستمرار.

شكرا لكم

إعداد:
مركز البحوث والدراسات

مارس ٢٠١٨م